رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى الندوة الدولية "حوار الحضارات: هل هو ممكن؟"

الرباط، 16 شوال 1424هـ الموافق 11 دجنبر 2003م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رسالة سامية إلى المشاركين في الندوة الدولية "حوار الحضارات: هل هو ممكن؟"، هذا نصها:

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السادة الأساتذة الأجلاء،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن ننوه بهذه المبادرة الهادفة إلى تناول قضية حوار الثقافات، مرحبين بالسادة الأساتذة من رجال الفكر والسياسة، المشاركين في هذا الملتقى في المغرب، أرض التعايش والتسامح والحوار الموصول بين الدول والشعوب.

ولا يخفى أن هذا الملتقى، يكتسي أهمية بالغة، لكونه ينعقد في ظرفية من تاريخ الإنسانية، مطبوعة باهتزاز اليقينيات. ذلكم أن التشاؤم، الذي يتنامى بفعل تزايد النزوع إلى إقصاء الآخر، يجعلنا نتساءل في قلق ملح: هل يعاني عالمنا في الواقع أزمة وجدانية نعتبرها ثقافية أكثر منها دينية؟

قبل نحو عشر سنوات خلت، كنا مقتنعين، بأننا قد اجتزنا بصفة نهائية عتبة المواجهات الإديولوجية، وأننا وصلنا إلى صيغة حضارية واعدة بإزاحة الحدود بين الأمم، وعندما أصبح عالمنا قرية كونية أصبحنا نتفاءل ببزوغ عهد إنسانية موحدة بقيمها المشتركة المتمثلة في التقدم والديمقراطية وحقوق الإنسان. وبظهور مجتمع الإعلام والتواصل، اعتقدنا بأننا نقترب من انبثاق حضارة مشتركة، لأول مرة في التاريخ بين سائر البشر.

لكن، هذا الأمل سرعان ما تبدد مع الأسف الشديد، بفعل التراجع الأخلاقي، الذي طبع المواقف الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، والمتمثل في التنصل من القواعد، التي كرسها القانون والشرعية الدولية، وكأن هذه الترسانة القانونية، لم توضع إلا لضبط العلاقة بين الشرق والغرب، وبانتهاء هذا المبرر ظهرت من جديد ممارسات وتقاليد لعهد مضى.

وسرعان ما تعالت أصوات تمتدح التعصب العنصري، بل وتنادي بالتصفية العرقية التي كانت لها عواقب فظيعة، ولم تتردد بعض الجهات في استغلال العامل الديني ليس في جانبه الإنساني، وإنما كمرجعية لتحديد الهوية بغرض إبراز الاختلاف، بل وإقصاء الآخر. وهكذا تم تغييب العقل، وأصبحت الغلبة لمن له القدرة على فرض وجهة نظره ولو كان ينتمي إلى أقلية، أو كان ذلك على حساب الرأي السائد أو التعاليم الدينية نفسها. هذه الجهات في ذاتها، التي جعلت مسيرة الإنسانية، ولبالغ الأسف، تأخذ منحى مقلقا جراء العمل الشنيع الذي أقدمت عليه يوم 11 شتنبر. وإذا كنا قد دعونا إلى تنظيم تظاهرة دينية كبيرة غداة هذا الاعتداء الغاشم، فإنما القصد من ذلك التذكير بأن ما يجمع الديانات السماوية الثلاث أقوى وأكبر من عبث العابثين، والتأكيد على أن المغرب كان وسيظل دوما أرضا للحوار والتعايش والتقارب.

وأمام هذا الانزلاق، الذي ينذر بإلغاء كل ما حققته الإنسانية من مكتسبات لبناء مستقبل أفضل، أصبح من المحتم علينا أن نرد للكونية مدلولها الحق، الذي يتجلى في تساوي الجميع أمام نفس القواعد القانونية، علما بأن الكونية بمفهومها الإيجابي، لا يمكن أن تتحقق إلا عبر الإقرار بالاختلاف المتمثل في الخصوصيات الثقافية التي تقوم عليها.

فهل من حاجة إلى التأكيد بأن الكونية، لا تعني التبعية العمياء للنمط السائد، وإنما تعني في الحقيقة التشبث بالقيم المشتركة بين الشعوب، بغض النظر عن خصوصيات كل منهما، وبعبارة أدق أن الهدف منها، ليس هو إذابة الفوارق في قالب تنميطي للفكر الوحيد، وإنما هو تحسين المستقبل البشري بتمكين هذه الاختلافات من التلاقح فيما بينها، تحقيقا للوحدة دون الإخلال بالتنوع. ذلكم، أن الخصوصية الثقافية هي قيمة في حد ذاتها، باعتبارها حقا من الحقوق الأساسية والمشروعة، التي يمكن لكل الشعوب الأصيلة أن تطالب بها، وبدون الاختلاف بين الشعوب والأمم لن يتحقق أي تبادل فيما بينها، ناهيكم عن إغناء بعضها للبعض. وإذا كان لكل ثقافة قيمها التي تتميز بها وتتفاعل معها وفق مقاربة خاصة بها، فإن الأهم هو أن تساهم هذه الثقافات بعبقريتها الخاصة في النهوض بأوضاع الإنسان في جميع الأحوال.

وبهذا المفهوم بالذات، ينبغي تناول الثقافة كما تحددها مبادئ الإسلام الحنيف وتعاليمه، التي تعتبر من مقومات المرجعية الكونية للثقافة. ولذلك نرفض الخلط المفتعل من لدن أولئك الذين يأخذون الإسلام على غير حقيقته، التي هي دعوة إلى السلام والوئام بين بني الإنسان. وكلنا يعلم أن التعصب ليس حكرا على دين معين، وأن الداعين إليه بكل أصنافهم، إنما يعملون جادين على تعميق الهوة بين الحضارات لأغراض انتهازية. ولذلك يحتم الواجب علينا أن نقطع الطريق أمام هؤلاء الذين يحنون إلى عهود غابرة.

إن الإرهاب الدولي الذي مس المغرب بدوره، يستمد جذوره من هذه الفئات بالذات. إنه ليس سوى شكل من أشكال الهذيان، الذي يتغذى بالجهالة والحقد والنقمة على السلم والديمقراطية والتضامن بين الشعوب. وإذا كان من واجبنا محاربته بكافة الوسائل المشروعة، فإنه يتعين علينا كذلك الوقوف على كافة جذوره لاجتثاثها، ولا سيما منها الناجمة عن القصور الثقافي الذي يعزى إلى النزعة المادية السائدة.

وإننا في المغرب لحريصون كل الحرص على سد هذا العجز ببناء مجتمع منفتح على الحداثة، وذلك بتفعيل النهج الديمقراطي وثقافة حقوق الإنسان، متيحين بذلك لكل التيارات الفكرية أن تعبر عن توجهاتها دون أن تفرض عليها قيود أو إكراهات، للمشاركة في الحفاظ على أصالة وانفتاح الهوية الوطنية المغربية الغنية بتعدد وتنوع روافدها ومكوناتها الأساسية، بمختلف مشاربها الروحية والثقافية والحضارية القائمة على التسامح والتعايش والتكافل. وفي هذا السياق، أنشأنا معهد الثقافة الأمازيغية، الذي يتجاوب مع إرادتنا في أن يسترجع المغرب بعده التاريخي والثقافي المتنوع.

ولنا اليقين في أن المثقفين ورجال الفكر الذين يدركون قبل غيرهم كيف تلاقحت الثقافات والحضارات عبر التاريخ، وكيف تبلورت القيم التي كرستها الأديان السماوية والمبادئ السامية التي أجمعت عليها البشرية، هم الذين سيساهمون بكل فعالية في مد جسور الحوار والتفاهم والتضامن في إطار التكامل بين الكونية والخصوصيات الثقافية.

أتمنى لكم مقاما طيبا بيننا وكامل النجاح في أعمالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".